حق المرأة في التقاضي

منح المطلقات الولاية على أبنائهن.. خطوة على الطريق الصحيح

حقوق - وسيلة الحلبي

أجمع عدد من المختصين والمتابعين لحقوق المرأة في المملكة على أهمية القرار الذي اتخذه القضاء السعودي بمنح المطلقات الولاية على أبنائهن، واعتبروه خطوة على الطريق الصحيح نحو تدعيم حقوق المرأة في المجتمع السعودي، وأشار الخبراء إلى أن القضاء السعودي- بهذا القرار المهم- قد عزز حقوق المطلقات بالسعودية، خصوصًا في ملف حضانة الأبناء، وما يترتب عليه من إجراءات تتعلق بمستقبل حياة الطفل المحضون، بعد أن أقر أخيرًا منحهن حق التوقيع والمراجعة للدوائر الحكومية لقضاء مصالحهن ومصالح أطفالهن الذين في رعايتهن، حيث أصدر المجلس الأعلى للقضاء قرارًا تاريخيًا يقضي بإلزام المحكمة ناظرة قضية الحضانة أن يتضمن حكمها للمطلقة المحكوم لها بالحضانة حق الولاية على المحضون، ما يهيئ لها مراجعة الأحوال المدنية والجوازات والسفارات وإدارات التعليم والمدارس وإنهاء ما يخص المحضون من إجراءات لدى جميع الدوائر والجهات الحكومية والأهلية، ما عدا السفر بالمحضون خارج المملكة، فلا يكون إلا بإذن من القاضي في بلد المحضون، وذلك فيما إذا كان الحاضن غير الولي، وأن يعامل طلب الإذن بالسفر بالمحضون خارج المملكة معاملة المسائل المستعجلة وفقًا للمادتين (٢٠٥ ٢٠٦) من نظام المرافعات الشرعية.

بداية لابد أن نطلع على تقييم وضع حقوق المرأة في المملكة العربية السعودية.

«النخيلان»: متى وجد الطرف الآخر وهو المحكوم ضده في الحضانة خطراً على الأولاد فإن في وسعه مراجعة المحكمة.

«البكران»: القرار يأتي لتخفيف المعاناة عن المرأة الحاضنة، بعد تسجيل عدد من حالات تعسف بعض الأزواج.

حقوق المرأة في القانون

تنص المادة ٨ من القانون الأساسي للدولة على المساواة بين المواطنين السعوديين ونبذ التمييز على أساس الجنس، ومع ذلك، فإن تلك المساواة المنشودة لا يتم احترامها عمليًا، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن إذن ولي الأمر للمرأة مطلوب شرطي للوصول إلى الخدمات الحكومية أو الموارد بما في ذلك الحصول على وثائق هوية رسمية، كما أن التمييز ضد النساء غير محظور قطعيًا في القوانين والسياسات أو الإجراءات. ولوضع النقاط فوق الحروف حول هذه القضية التقت مجلة (حقوق) مع عدد من المختصين في هذا الجانب القضائي المهم في عدد من الجهات ذات العلاقة، بداية اتجهنا لوزارة العدل لنضع النقاط فوق الحروف في هذه القضية.

تخفيف المعاناة عن المرأة الحاضنة

في البداية يجيب المتحدث باسم وزارة العدل المستشار فهد البكران على سؤال حول مدى أهمية هذا القرار، وما هي مسبباته وكيف تتم آلية تنفيذه؟ فأجاب قائلاً: لا شك أن القرار يأتي لتخفيف المعاناة عن المرأة الحاضنة، بعد تسجيل عدد من حالات تعسف بعض الأزواج، ما أدى - بحسب رصد وزارة العدل - إلى حرمان بعض الأولاد المحضونين من حقوقهم المدنية، وصار لبعضهم تأخير في الدراسة، بحسب المساجلات بين الزوجة والزوج، وما دام الحكم الشرعي وجد في المرأة الحاضنة سدادًا وكفاية، فإنها تكمل هذه الأمور من تلقاء نفسها، ومتى وجد الطرف الآخر، وهو المحكوم ضده في الحضانة، خطرًا على الأولاد، فإن في وسعه مراجعة المحكمة والإدلاء بما لديه في هذا الأمر، والقضاء يبسط رقابته لرعاية حق المحضون، ويصل الأمر إلى نقل الحضانة إلى الطرف الآخر أو الحكم على المشتكي بالعقوبة متى اتضح أن دعواه ضد الحاضن كيدية.

وأضاف: من هنا يتضحُ من قرار المجلس الأعلى للقضاء، أنه أراد تحديدًا تمكين المرأة التي صدر لها حكم شرعي بحضانة أولادها، من التصرف نيابة عنهم أمام الجهات الرسمية، عدا السفر، وإنهاء تعسف ومساومة بعض الأزواج في أمور تتعلق بمصالح الأولاد في المدارس والمستشفيات، مشيرًا إلى أن بعض المحاكم سجلت حالات تعسف، واتضح لدى مكاتب الصلح أن الهدف منها كان الضغط على الأم الحاضنة لتسليم الأولاد، ليس لرغبة الأب فيهم بقدر ما هو تشفٍ من الزوجة.

وحول مدى قدرة وزارة العدل على مخاطبة كل الجهات لتأمين حياة آمنة لهم بعد الطلاق، أكد أن صك الطلاق وثيقة للمرأة يمنحها الحق في أخذ حقوقها من الجهات المسئولة كوزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها دون تدخل أي طرف في ذلك.

ويرى البكران أن الحسم القضائي يعالج الآثار ويبت فيما يترتب على الخلل والإشكال والاختلافات من نزاعات، فهو إذًا ينصب على تسوية

«المعارك»: التوعية بالحقوق والواجبات المترتبة على كل طرف سيؤدي إلى التصور الصحيح للقضية.

«الدخيل»: جميع السعوديين علاجهم بالمجان في جميع المستشفيات الحكومية.

الأثر ولا يعالج الجذور والأسباب، بينما الصلح وهو خيار شرعي متاح للجميع غير إلزامي يعالج الأسس ويخرج أطراف القضية عقب التسوية بأنفس رضية. وقد توسعت وزارة العدل خلال الفترة الماضية بافتتاح المزيد من مكاتب الصلح في مختلف المحاكم بالمملكة وبخاصة بالمناطق التي تشهد كثافة سكانية كبيرة كالمنطقة الوسطى والغربية والشرقية لوضع الحلول المناسبة للأزواج الذين يفكرون بإنهاء حياتهم الأسرية بالطلاق في أمور بسيطة كبرت بسبب العناد وعدم التنازلات بين الأزواج.

وبين المتحدث باسم وزارة العدل أن الوزارة تسعى من خلال التحرك في التوسع في هذه المكاتب إلى تقريب وجهات النظر بين الأزواج وعرض الأضرار التي تلحق بالأسر جراء انفصال الزوجين عند حضورهم لمكتب القاضي لطلب الطلاق، حيث أنشئت بعدد من المحاكم التي تشهد مراجعة الكثير من الراغبين بالطلاق كمنطقة الرياض ومكة المكرمة والشرقية مكاتب للإصلاح بتوجيه واهتمام من معالي الدكتور محمد العيسى وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء.

واستطرد: أما من ناحية الأرقام، فلا شك أن مكاتب الصلح رغم حداثة إنشائها قامت بما أوكل لها من مسؤوليات في حل الخلافات الأسرية وكبح نسب حالات الطلاق بفضل من الله ثم بفضل العمل التوفيقي بمكاتب الصلح، حيث قام مكتب الإصلاح بالرياض في حل العديد من القضايا الزوجية الواردة له، وتمكن المكتب الذي يعمل به قضاة ومشايخ مختصون في الشؤون الأسرية والاجتماعية من الإصلاح بين ١٢٠٠ من الأزواج الذين كانوا مصرين على الطلاق، وبفضل الله تم حل الخلاف باقتناع تام منهم. وتبلغ نسب النجاح في بعض مكاتب الصلح في مناطق أخرى أكثر من ٧٠٪ من القضايا المعروضة عليها بحمد الله.

وأكد المتحدث باسم وزارة العدل أن الوزارة استعانت بعدد من المستشارات في مجال الخدمة الاجتماعية والقانونية، للعمل كمتطوعات في محاكم الأحوال الشخصية الموجودة في الرياض وجدة ومكة المكرمة ومناطق أخرى، وذلك بهدف التعامل مع المتقدمات لرفع الدعاوى وطالبات الخدمة من النساء. وقد أظهر هذا التعاون نجاحًا باهرًا في تقديم الاستشارات والإرشاد، ومعالجة كثير من القضايا الزوجية. وهذه الخدمات تتمثل في تقديم الاستشارات الاجتماعية والقانونية لطالبات الخدمة من النساء، ومساعدتهن في تقديم صحائف الدعوى، واستكمال إجراءاتها، إضافة إلى تقديم الاستشارات الأسرية، وإيجاد الحلول للمشكلات الزوجية قبل الفصل فيها من القضاء، وسيعملن في متابعة قضايا الطلاق والنفقة والحضانة، وتقديم الاستشارات الاجتماعية والنفسية والقانونية للمراجعات عمومًا، والعمل على إجراءات الصلح وإيجاد البدائل المناسبة. وقد نجحت هذه الخدمات في المحاكم في تقليص حالات الطلاق خلال النصف الأول من العام الحالي، والوزارة تدرس هذه النتائج، وتقومها قبل تعميمها بشكل أوسع على جميع مناطق المملكة.

بعض حالات التعسف

من جانبه أكد المستشار القانوني عبدالله بن أحمد النخيلان أن القرار جاء لتخفيف المعاناة عن المرأة الحاضنة بعد تسجيل عدد من حالات تعسف بعض الأزواج، والذي أدى بحسب رصد وزارة العدل لحرمان بعض الأولاد المحضونين من حقوقهم المدنية، وصار لبعضهم تأخير في الدراسة على إثر المساجلات بين الزوجة

والزوج، وما دام الحكم الشرعي وجد في المرأة الحاضنة سدادًا وكفاية فإنها تكمل هذه الأمور من تلقاء نفسها، وآلية التنفيذ بعد صدور الصك، طبعًا يعمل به بموجب الصك.

وأضاف النخيلان أن المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل يأملان بتسريع العملية، وهذا ملموس جدًا حيث نرى الآن في المحاكم زيادة في عدد القضاة، وتقديم صحيفة الدعوة وحجز المواعيد كلها عبر موقع الوزارة، وهذا دليل كبير أنها تسير على خطط مدروسة وواضحة، ونسأل الله أن يبارك في جهودهم.

وحول مدى التزام طرفي التقاضي بمضمون وحقوق الحضانة، وما هي الآليات لتطبيقه في حال تعنت أحد الطرفين؟ أجاب المستشار النخيلان: متى وجد الطرف الآخر وهو المحكوم ضده في الحضانة، خطرًا على الأولاد فإن في وسعه مراجعة المحكمة والإدلاء بما لديه في هذا الأمر، والقضاء يبسط رقابته لرعاية حق المحضون، ويصل الأمر إلى نقل الحضانة إلى الطرف الآخر أو الحكم على المشتكي بالعقوبة متى اتضح أن دعواه ضد الحاضن مجرد كيدية، بخاصة إذا تكررت منه، فالقضاء يتصدى للدعاوى الكيدية بالعقوبات التعزيرية والتي تشغل المحاكم بكذبها وتسيء للمدعى عليه، علاوة على ما تتضمنه من ازدراء القضاء واستغفاله، وهذا يتطلب عقوبة خاصة.

وفيما يتعلق بمدى قدرة لجان الصلح داخل المحاكم السعودية على تخفيض حالات الطلاق نوه النخيلان بقول الله تعالى ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ وهذه هي قاعدة المسلم في سيره، وقد أسهمت لجان الصلح بتخفيض نسبة الطلاق ما يقارب ٦٠٪.

دورات توعية

بدوره أكد الأستاذ أحمد المعارك المدير التنفيذي لمؤسسة وفاء لحقوق المرأة، أن الإنسان عدو لما جهل، ولذا كثير ممن يعزف عن حضور الدورات التوعوية بالمجال الحقوقي أو حتى تلك المتعلقة بالمهارات الشخصية يظن أنها لن تكسبه شيئًا، بل ما يتم تقديمه هو محتوى يعرفه مسبقًا أو ليس بحاجة إليه لحل مشكلته الأسرية أو تزويده بمعارف ومعلومات قانونية.

وأضاف:الحقيقة أن من يحضر سيجد الفرق، حيث الأدبيات التدريبية تنص على إكساب المتدرب المعارف والمهارات والاتجاهات، فلن يعدم من حضر أن يستزيد في أحد هذه الجوانب الثلاثة إذا لم يكن جميعها. والدورات التوعوية بالحقوق والواجبات المترتبة على كل طرف سيؤدي إلى التصور الصحيح للقضية مثار الخلاف، مما يجعل كل طرف يعرف حدوده، فيناقش الموضوع في إطاره الصحيح دون تعدٍ أو فجور في الخصومة.

وتابع قائلاً: إن مؤسسة وفاء لحقوق المرأة أخذت على عاتقها هذا الأمر، فنظمت لذلك برنامجًا للرد على الاستشارات القانونية سواء عبر الهاتف أو عبر الموقع الإلكتروني، يجيب عليها مستشارون قانونيون مؤهلون لذلك، كما أن المؤسسة رأت أن أكثر المشكلات تنتج بسبب غياب المعلومة القانونية في أوساط النساء خاصة، ولذا فهي تقع أحيانًا فريسة هذا الجهل، وعليه تنظم مؤسسة وفاء لحقوق المرأة دورات تدريبية قانونية ولقاءات توعوية دورية ساعية بذلك لتثقيف المجتمع بأسره بالحقوق والواجبات التي للمرأة أو عليها.

أهم أدوار الأخصائية أو المرشدة

وللبحث أكثر في القضية المطروحة، قالت الأستاذة سعاد النعثلي مساعدة المدير التنفيذي بمؤسسة وفاء لحقوق المرأة: إن من أهم أدوار الأخصائية أو المرشدة الطلابية علاج مشاكل الطالبات، فلو لاحظت وجود سلوك غير طبيعي من أي طالبة لابد أن تبحث في أسباب هذا السلوك، ومن أمثلة ذلك العدوانية أو الانطواء أو الغياب المتكرر أو الإهمال في المظهر أو حل الدروس أو أي مشكلة تظهر على الطالبة، وتستخدم المرشدة أساليب متنوعة في ذلك منها دراسة ملف الطالبة وأحوالها أو مقابلة معلمات الطالبة والسؤال عنها وكذلك مقابلة الطالبة ومناقشتها في مشكلتها.

وأضافت النعثلي أن المرشدة لأسرة الطالبة قد تلجأ لوضع الحلول المناسبة لمعالجة المشكلة ومن أكثر المشاكل التي تواجه المرشدة مشكلة التفكك الأسري، فالطالبة التي تعيش في جو أسري مفكك تتعرض لضغوط نفسية ومشاعر سلبية، وقد تلجأ للانطواء أو بالعكس تكون عدوانية أو مشاغبة، فكل حالة تختلف عن الأخرى، وذلك يعود للظروف المحيطة بالطالبة، ويرجع للشخصية أيضًا والعمر وأسباب أخرى متنوعة، وتقوم المرشدة بعقد جلسات علاجية مع الطالبة وذلك بتبصير الطالبة بالمشكلة وكيفية مواجهة هذه المشاعر.

وأشارت إلى أنه من الممكن أن تستخدم المرشدة أسلوب التنفيس الوجداني، فمجرد الاستماع لشكواها ومشاعرها ومواساتها هذا يخفف من المشاعر السلبية، كذلك مساعدتها في وضع خطط مناسبة لمواجهة ظروفها، كذلك تجتمع المرشدة مع ولية الأمر وتساعدها في معالجة مشكلة ابنتها بالطرق التربوية السليمة، كما أن هناك خططًا وقائية قد تستعين بها المرشدة عن طريق توزيع نشرات للأهالي في كيفية التعامل مع المشكلات، كذلك نستطيع عن طريق المحاضرات والندوات توجيه الأهالي للطرق التربوية السليمة وكيفية معالجة المشاكل.

دور الإعلام

في سياق متصل وعن دور الإعلام في القضية المطروحة تؤكد زينب الشهري مسئوولة الرصد والمتابعة في الإدارة القانونية بهيئة الإذاعة والتلفزيون، أن دور الإعلام هنا دور مكمل، فالدور الحقيقي يبدأ من المنزل. فالتربية هي الأساس، والشاب والفتاة عندما ينشؤون في جو يسوده التفاهم يطبقون ذلك في حياتهم القادمة. يأتي بعد ذلك دور التعليم والدورات التثقيفية والاستشارات الأسرية والتربوية، ثم يأتي دور الإعلام في نشر الوعي وذلك عبر المقالات والكتب ومقاطع الفيديو القصيرة والبرامج الحوارية التلفزيونية والتي تساعد في تقريب وجهات النظر بين المتزوجين، مبررة عدم نجاح الإعلام السعودي في نشر وعي أدب الاختلاف لأنه كما ذكرت أن الإعلام يأتي بدور مكمل.

> «الشهري»: دور مهم للإعلام في نشر الوعي عبر المقالات والكتب والبرامج الحوارية.

وحول مدى أمكانية قيام الإعلام بدور تثقيفي عن طريق الدراما حول الوصول إلى أسرة مستقرة سعيدة، أكدت الشهري أنه يمكن، وذلك من خلال طرح حلقات لبعض القضايا التي تحتاج إلى نقاش بين الطرفين في قالب درامي، ومن ثم استضافة خبير يقوم بمعالجة السلوك بشكل فاعل وحضاري وجذري.

ثقافة الاختلاف والحملات التثقيفية

من جانبها تؤكد الأستاذة منال كامل رحمة، مدربة التنمية الإدارية والبشرية، أن الاختلاف في الرأي تعاني منه أغلب المجتمعات النامية مما يؤدي إلى الشقاق والصراع وأحيانا القطيعة بين أفرادها، وبالتالي يؤدي إلى توقف الإنجاز والتطور فيها، أما أدب الاختلاف فهو يعتبر من أساسيات التعامل بين الأفراد في المجتمعات المتقدمة مما ساهم بشكل رئيسي في تقدمهم وتطورهم. وأدب الاختلاف والذي يحث عليه ديننا الحنيف يعتبر فرضًا وواجبا على المجتمع، ويبدأ ذلك من خلال نشر هذه الثقافة من خلال المدارس والدورات المتكررة والتي تهدف إلى إشراك كل فئات المجتمع في تقبل الآخر، وترسيخ مفهوم المرونة الفكرية ومبدأ «أنا أكسب وأنت تكسب». وتلعب الجمعيات الاجتماعية دورًا فعالاً في نشر ثقافة الاختلاف من خلال إقامة الدورات ومحاولة حل المشكلات بين الأفراد بتشجيعهم على الحوار الفعال.

وأشارت رحمة إلى أن المجتمع بحاجة لحملات تثقيفية ضخمة في الحقوق والواجبات، والشاهد على أهمية ذلك تكدس القضايا الأسرية في المحاكم، مستدركة أن أكبر عائق خلف ذلك الجهل هو أن الحاجة أكبر من القدرات المتوفرة في رفع مستوى المعرفة بالحقوق، وأضافت أن المحاكم مازالت تعاني من بطء شديد في التنفيذ لقضايا الأحوال مما يسبب هدرًا في الحقوق، فالمجتمع بكلا جنسيه بحاجة ماسة لمعرفة إجراءات قضايا الأحوال الشخصية، وما هي الحقوق والواجبات المترتبة على كل نوع من القضايا المندرجة تحت الأحوال الشخصية، مؤكدة أهمية تكثيف التوعية عن طريق التعليم العام والعالي وفي المسجد وخطب الجمعة وفي كل مناسبة ممكنة، فبداية المشاكل الأسرية تبدأ من جهل الأسرة التي هي نواة المجتمع الأولى.

وأوضحت مدربة التنمية الإدارية والبشرية أن المحاكم بحاجة ماسة لتطوير هذا الجانب من جوانب القضاء، والمرأة على وجه الاختصاص بحاجة إلى الكثير من التوعية في الجانب القضائي والحقوقي، وذلك لمحدودية الإطار الاجتماعي الذي يحد من دراية المرأة وما لها وما عليها ومما تسبب في فقدان حقوق مشروعة لها في الدين الإسلامي.

وطالبت رحمة تكاتف مؤسسات المسؤولية الاجتماعية والتعليمية والخيرية والمجتمعية لمساعدة المرأة في النهوض بذاتها، حيث

> «النعثلي»: المرأة التي تعيش في جو أسري مفكك تتعرض لضغوط نفسية ومشاعر سلبية.

«رحمة» المجتمع بكلا جنسيه بحاجة ماسة لمعرفة إجراءات قضايا الأحوال الشخصية لمعرفة الحقوق والواجبات.

صنفت القضاء الأسري ضمن ثلاثة محاور: الأول يكون حول الشرع وما ينص عليه، والثاني يختص بالقاضي ورؤيته، وأخيرًا المحسوبيات والقوانين ذات الأثر، مما يستدعي وجود امرأة قانونية مختصة في كل قضايا الأسرة لأنها ستكون الأقرب للمرأة المدعية والأكثر قدرة على إيصال ما تعانيه.وإن أفضل وسيلة للحفاظ على الأسرة هو تثقيف المرأة والرجل بحقوق الطرفين، ويكون ذلك عن طريق فرض قوانين تحمي كلا الطرفين، وتعريفهم بهذه القوانين التي تحتوي على حقوقهم وواجباتهم وذلك بإجبارهم على الالتحاق بدورات ما قبل الزواج. أيضا تثقيف الأطفال يعتبر جزءًا مهمًا حيث يمكن أن يقوم الأطفال بدور فعال في لعب دور في الحفاظ على الأسرة، ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق تبسيطها في مناهج مدرسية مبسطة.

وفيما يتعلق بدور المجتمع في مساعدة الأطفال الذين يواجهون حربًا ومشاكل بين الوالدين قد تؤثر عليهم سلبيًا، أوضحت مدربة التنمية الإدارية والبشرية أن المجتمع يبدأ من الدائرة الصغيرة التي هي الأسرة الصغيرة والكبيرة، ثم الجيران والأصدقاء والحي، وهكذا حتى نصل إلى المجتمع الكبير الذي يضم الجميع. فالمسؤولية الاجتماعية تتلخص بأن كل فرد يلاحظ أن هناك مشاكل تؤثر في أسرة ما. يحاول أن يساعد في حلها، وإذا لم يكن لديه المقدرة يلجأ إلى الدائرة الأكبر أو الجمعيات أو الجهات التي تستطيع حل هذه المشاكل. والأفضل أن يكون هناك في كل أسرة مجلس يضم الحكماء، مهمتهم التوفيق وإيجاد الحلول. وأيضًا أن يكون هناك مجلس في المدارس والأحياء هدفه غرس مبدأ الحوار وبحث أسباب المشاكل في الأسر وتأثيرها على الأطفال ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها، كما أن للدولة دورًا فعالاً إذا قامت بتنفيذ القوانين التي تحمي كل الأطراف وخاصة الأطفال.

حقوق المرأة المطلقة في العلاج

وأخيرًا فيما يتعلق بالحقوق الصحية للمرأة المطلقة، يقول الدكتور عبد العزيز الدخيل مستشار معالي وزير الصحة والمشرف العام على الإدارة العامة لبرنامج حقوق وعلاقات المرضى بوزارة الصحة: إنه بالنسبة للسعوديين فعلاجهم يكون بالمجان، وذلك في جميع المستشفيات الحكومية. أما غير السعوديين ومن لاتنطبق عليهم أهلية العلاج وشروطه فهم يعالجون كالتالي:

١- الحالات الطارئة يعالجون على حساب الدولة.

٢- الحالات غير الطارئة فيعالجون على حسابهم الخاص أو عن طريق التأمين الطبي أو بأوامر ملكية.